مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع المرجع المحاسبي الدولي في إعداد القوائم المالية

عيادي عبدالقادر

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-قسم علوم التسيير

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

a.ayadi@univ-chlef.dz aek.ayadi68@gmail.com

ملخص:

إن التطور الاقتصادي الذي تشهده الجزائر والاتجاه نحو اقتصاد السوق وما يتطلبه من مشاركة كافة الفعاليات الاقتصادية في تطوير كافة النظم الإدارية والمالية المطبقة في المؤسسات، يتطلب ضرورة مواكبة الإصلاح المحاسبي بإصلاح داخلي في المؤسسة بتبني نظام محاسبي مالي يواكب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في إطار ما يعرف بالتوافق المحاسبي، وبالتالي تحقيق لغة محاسبية عالمية (موحدة) تستعمل في قراءة المعلومات المالية المستخلصة من القوائم المالية.

وعليه فإن هذه الدراسة تتناول الإطار التشريعي والتصوري للنظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر الذي فرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، كما تقدم الدراسة قراءة لأهم المعايير المحاسبية التي تحقق التوافق مع النظام المحاسبي المالي، خاصة المعايير المتعلقة بإعداد القوائم المالية (IAS1، IAS7، IAS8، IAS10) التي تستوجب شفافية أحسن للحسابات وتعزز الثقة في المعلومات.

الكلمات الدالة: النظام المحاسبي المالي، الإطار القانوني، الإطار التصوري، التوافق المحاسبي، المرجع المحاسبي الدولي، الكشوف المالية.

مقدمة:

عرفت الجزائر منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي عدة إصلاحات إقتصادية في إطار التحضير للإنتقال نحو إقتصاد السوق الذي من سماته تشجيع القطاع الخاص وجذب الإستثمار الأجنبي، زيادة عن النتائج المترتبة عن العولمة التي تتطلب تغييرات جذرية في الجانب المحاسبي في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. لذلك فإن الجزائر كغيرها من الدول الأخرى كانت مجبرة لتبني نظام محاسبي جديد يواكب تلك التطورات، وله القدرة على تلبية مختلف إحتياجات المستثمرين، بعدما أصبح المخطط المحاسبي الوطني عاجزا عن خدمة كل مستعملي المعلومات المالية والمحاسبية من مقرضين ومستثمرين وغيرهم، وقد كللت جهود الإصلاح بإصدار القانون رقم 07-11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي والقاضي بإلغاء العمل بالمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، ابتداء من دخول هذا القانون الجديد حيز التطبيق (أول جانفي 2010م).

إن الهدف من تطبيق هذا النظام المحاسبي هو تفعيل المؤسسات الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية، وبالتالي تحقيق توافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية، خاصة تلك المعايير المتعلقة بإعداد القوائم المالية والتي من أهمها (IAS1، IAS7، IAS8، IAS10)، لكن ذلك يتطلب

إجراء تغييرات جذرية على النظام المحاسبي للمؤسسات من خلال إدراج مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي، والقيام بالترتيبات والإجراءات اللازمة لإستيعابه.

وعليه فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن التطرق إليها من خلال طرح التساؤلات الآتية:

- ما هي طبيعة النظام المحاسبي المالي الجديد؟
- ما هي أساسيات المعايير المحاسبية الدولية؟
- ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المرجع المحاسبي الدولي؟ وما هي أهم المعايير المحاسبية التي تحقق ذلك التوافق المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية؟

ولتحقيق مبتغى هذه الدراسة يتم الإجابة عن التساؤلات السابقة بالتطرق إلى المحاور الآتية:

- الإطار العام للنظام المحاسبي المالي.
- الإطار الفكري للمعايير المحاسبية الدولية.
- مدى تحقيق التوافق المحاسبي في إعداد وعرض القوائم المالية.

أولا-الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

في ظل معايير المحاسبة الدولية تجبر كل مؤسسة على أن يكون لديها نظام محاسبي قائم يسمح بتجميع واسترجاع وتوصيل عناصر المعلومات الملائمة، وبالتالي يمكنها من تصميم وتشغيل نظام محاسبي يناسب ظروفها واحتياجاتها، وقد فرضت الجزائر كغيرها من الدول على المؤسسات مسك نظام محاسبي مالي له مميزاته وخصائصه، حيث تضمن إطاره العام إطار قانوني وإطار تصوري، ويمكن توضيح ما جاء فيهما على النحو الآتي:

1-الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي

يشمل مختلف القوانين والمراسيم والقرارات والملاحق التي جاءت بهذا النظام الجديد ومختلف القواعد المتعلقة بالتقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات....إلخ، ويمكن سرد أهم ما جاء في هذا الإطار:

- القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي: ويهدف إلى تحديد النظام المالي المحاسبي وكذا شروطه وكيفيات تطبيقه.
- المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ في 2008/05/26 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07: جاء هذا المرسوم ليبين كيفية تطبيق أحكام أهم المواد التي جاءت في القانون 11/07.
- القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
- القرار المؤرخ في 2008/07/26 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.
- المرسوم التنفيذي 110/09 المؤرخ 2009/04/07 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي .

- ملاحق القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
- تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 2009/10/29 والمتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، وهي تتضمن كيفيات وإجراءات تنفيذ الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF).

2-الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، يسمح بإعداد القوائم المالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، وذلك طبقا لأحكام:

- المادتين 06 و07 من القانون رقم11/07 المؤرخ في2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- المواد من 2 إلى 28 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 2008/5/26 المتضمّن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11.

2-1-تعريف الإطار التصوري

يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

ويمكن تعريفه على النحو الآتي: "يعرف الإطار التصوري مختلف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد القوائم المالية، بحيث يوضح الفرضيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها، ويعطي التعاريف لعناصر القوائم المالية المتمثلة على الخصوص في الأصول، الخصوم، رؤوس الأموال الخاصة، النواتج والأعباء، إضافة إلى توضيح الخصائص النوعية للقوائم المالية وتحديد مجال التطبيق"[1].

وعليه يمكن من خلال هذا التعريف إظهار أهمية ودور الإطار التصوري على النحو الآتي:

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية.
- يعرف الفرضيات والاتفاقيات المحاسبية التي يتعين التقيّد بها .
- يعرف المبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها .
- يعرف الخصوصيات النوعية للمعلومة المالية .
- يشكّل مرجعا لوضع معايير جديدة.
- يسهل تفسير المعايير المحاسبية.
- يسهل فهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

2-2-أهداف الإطار التصوري

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 /5/ 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07 ، المادة2.

يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى المساعدة على[1]:

- تطوير المعايير.
- تحضير الكشوف المالية .
- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية .
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

عرفت المحاسبة المالية على أنها: "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية "[2].

2-3-مجال تطبيقه

تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، تلزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية[3]:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات .
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون:

- الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.
- الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، التي يمكن أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

3-محتوى الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

يتضمن محتوى الإطار المفاهيمي الذي يمثل الجزء المستحدث في النظام المحاسبي اعتبارات أساسية، تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة. وهذه الاعتبارات هي [4]:

3-1- الفرضيات الأساسية

تضبط القوائم المالية للكيانات الخاضعة لهذا النظام على أساس إفتراضين أساسيين:

---

[1]- نفس المرجع، المادة 3.

[2]-الجريدة الرسمية رقم 74، القانون 11/07 المؤرخ في 25 /2007/11. المادة 3، الجزائر.

[3]- القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، 2007، المادة 4، ص3.

[4]- لمعلومات أكثر التفصيل يمكن الاطلاع على محتوى المواد من رقم 6 إلى المادة رقم 18 من المرسوم رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

- **محاسبة الالتزام :** تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وتعرض في الكشوف المالية للسنوات المالية التي ترتبط بها[1].
- **استمرارية الاستغلال:** تعد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات و التي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب[2].

3-2-الخصائص النوعية للمعلومة المالية *

لكي تحقق المعلومة المالية التي تقدمها القوائم المالية الأهداف المرجوة منها ينبغي أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص النوعية الضرورية وهي[3]:

- **الملاءمة:** يجب أن تتلاءم مع متطلبات اتخاذ القرارات من طرف المستعملين لها، وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم.
- **الوضوح (القابلية للفهم):** تعتبر القابلية للفهم من جانب مستعملي القوائم المالية أحد أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات الواردة بالقوائم المالية، ولهذا الغرض فإنه يفترض بأن يكون المستخدمون على علم كاف بالأنشطة التجارية والاقتصادية وبالمحاسبة، ويكون لديهم الرغبة لدراسة المعلومات بعناية، كما أنه لا يمكن استبعاد أية معلومات تتعلق بمسائل معقدة وتعتبر ملائمة لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية بمعرفة المستخدمين بحجة أنه قد يصعب على بعض المستخدمين فهمها.
- **الدقة (المصداقية):** لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوق بها، أي يمكن الاعتماد عليها، وتعتبر المعلومات موثوق فيها إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها بواسطة المستخدمين في التمثيل بصدق عمّا تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بدرجة معقولة.
- **قابلية للمقارنة:** يجب أن يكون مستخدمو القوائم المالية قادرين على إجراء مقارنات للقوائم المالية على ممرّ الفترات الزمنية المختلفة، وذلك لتحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بمركز المنشأة المالي وأدائها، كما يجب أن يكونوا أيضا قادرين على مقارنة القوائم المالية لمختلف المنشآت وذلك لتقييم المركز المالي والأداء النسبي وكذلك التغيرات في المراكز المالية لتلك المنشآت.

---

[1]-المادة من 6 من المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

[2]- نفس المرجع، المادة من 7.

* - اكتفى المشرّع فقط بذكر الخصوصيات النوعية للمعلومة المالية ولم يعط لها أيّ تعريف. لذلك تمت صياغة التعاريف الموالية للخصائص بالرّجوع للإطار الفكري لمعايير المحاسبة الدولية المُصاغ من طرف لجنة المعايير الدولية حسب الفقرات (25،26، 31، 39) على الترتيب.

[3]-المادة من 8 من المرسوم التنفيذي رقم 08- 156

وعليه فإن طريقة القياس والعرض للأثر المالي للعمليات والأحداث المتشابهة يجب أن تكون متسقة على ممرّ الزمن بالنسبة للمنشأة الواحدة، كما يجب إعدادها أيضا بطريقة متسقة بالنسبة للمنشات المختلفة.

3-3- الاتفاقيات المحاسبية

يتمّ إعداد القوائم المالية على أساس الاتفاقيتين الموليتين[1]:

- **وحدة الكيان:** يجب أن يعتبر الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها. وهـذا يعنـي مبدأ الفصل بين أصول الكيان وخصومه وأعبائه ومنتوجاته وأصول وخصوم وأعباء ومنتوجات المشاركين في رؤوس أمواله الخاصة أو مساهميه.
- **الوحدة النقدية:** يلزم كل كيان باحترام اتفاقية الوحدة النقدية، ويشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان، كما أنه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها الكشوف المالية.

ومن جهة أخرى لا تدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقدا، غير أنه يمكـن أن تذكر في الملحق بالكشوف المالية المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن تكون ذات أثر مالي.

3-4-المبادئ المحاسبية

يتم إعداد القوائم المالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي[2]:

- **الأهمية النسبية للأحداث المسجلة:** بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه الكيان.
- **استقلالية السنة المالية:** تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها، يتعين أن تُنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.
- **مبدأ الأحداث اللاحقة للسنة المالية المقفلة:** يجب ربط حدث بالسنة المالية المقفلة، إذا كانت له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية ويكون معلوما بين هذا التاريخ وتاريخ الموافقة على حسابات هذه السنة المالية، كما أنه لا يتم إجراء أية تسوية إذا طرأ حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية.
- **مبدأ الحيطة والحذر:** يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه من خلال تكوين احتياطيات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.
- **مبدأ ديمومة الطرق:** يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال فترات متعاقبة، دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر، كما أنه لا يبرر أي استثناء عن مبدأ ديمومة الطرق

[1]- نفس المرجع، المادتين 10،9.

[2]- المواد 11 إلى 18 من المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

إلاّ بالبحث عن معلومة أفضل أو تغيّر في التنظيم. وهذا يتطابق مع ما أشار إليه الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبية الدولية بمفهوم مبدأ ثبات الطرق.

- **مبدأ التكلفة التاريخية:** تُقيّدُ في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة، ويستثنى من ذلك الأصول البيولوجية والأدوات المالية التي تُقيّم بقيمتها الحقيقية.
- **مبدأ ثبات الميزانية الافتتاحية:** يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.
- **مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** بحيث تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن القوائم المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي الاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.

إن الإلتزام بهذه الاعتبارات يسمح بترك مجال واسع للتأثير على السياسة المحاسبية الخاصة بالمؤسسة، لأن القاعدة العامة في تحديد معالمها هي أن تكون آليات التطبيق العملي ملائمة بقدر الإمكان لظروف وطبيعة نشاط المؤسسة.

3-5-المعايير المحاسبية

تم إقتباس معايير محاسبية للنظام المحاسبي المالي تعتبر كقيود تحكم عملية وضع السياسة المحاسبية، وتهتم هذه المعايير بتحديد ما يلي[1]:

- **المعايير المتعلقة بالأصول،** وتتمثل في: التثبيتات العينية والمعنوية، التثبيتات المالية، المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ.
- **المعايير المتعلقة بالخصوم،** وتتمثل في: رؤوس الأموال الخاصة، الإعانات، مؤونات المخاطر، والقروض والخصوم المالية الأخرى.
- **المعايير المتعلقة بقواعد التقييم،** وتتمثل في: قواعد تقييم ومحاسبة الأعباء والنواتج.
- **المعايير ذات الصفة الخاصة،** وتتمثل في: تقييم الأعباء والنواتج المالية، الأدوات المالية، عقود التأمين، العمليات المنجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير، العقود طويلة المدى، الضرائب المؤجلة، عقود الإيجار التمويلي، امتيازات المستخدمين، والعمليات المنجزة بالعملات الأجنبية.

وتعتبر هذه المعايير الموجه الأساسي للعمل المحاسبي ويتم تحديدها بطرق قانونية، كما أن تفاصيل محتوياتها تم شرحها في الملحق رقم 1 من القرار الصادر بتاريخ 2008/7/26.

3-6-الكشوف المالية

[1]- المادة رقم 29 من المرسوم التنفيذي رقم 08- 156، مرجع سبق ذكره.

تعد الكشوف المالية مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وحالة الخزينة في المؤسسة في نهاية الدورة، فكل مؤسسة تخضع للنظام المحاسبي المالي مجبرة على أن تعد هذه الكشوف سنويا، والتي من مميزاتها أنها تظهر معطيات الدورة السابقة من أجل القيام بالمقارنة.

طبقا للمادة 25 من القانون رقم 07- 11، تشتمل الكشوف المالية التي يتم إعدادها حسب النظام المحاسبي المالي على ما يلي:

- **الميزانية:** تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، كما يظهر عرض الأصول و الخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.
- **حسابات النتائج:** يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، كما يظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح.
- **جدول سيولة الخزينة:** يهدف جدول سيولة الخزينة إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، كما يظهر معلومات حول استعمال هذه السيولة.
- **جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة:** يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية.
- **الملحق:** يتضمن ملحق الكشوف المالية معلومات ذات أهمية تفيد في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوف، وتكون الملاحظات الملحقة بهذه الكشوف موضوع عرض منظم، حيث يحيل كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة إلى المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة.

3-7-مدونة الحسابات

يعد كل كيان مخطط حسابات واحد على الأقل ملائما لهيكله ونشاطه واحتياجاته إلى الإعلام الخاص بالتسيير. والحساب هو أصغر وحدة معتمدة لترتيب وتسجيل الحركات المحاسبية. وتجمع الحسابات في فئات متجانسة تدعى طبقة. وتوجد فئتان من طبقة الحسابات:

- **طبقات حسابات الميزانية** وتضم (حسابات رؤوس الأموال، حسابات التثبيتات، حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ، حسابات الغير، والحسابات المالية)، أي الأصناف من 1إلى5 على الترتيب.
- **طبقات حسابات التسيير** (حسابات الأعباء، وحسابات النواتج)، أي الصنفين 6 و7.

وكل طبقة تقسم إلى حسابات تعرف بأعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار تقنين عشري.

وعلى هذا الأساس، جاءت المدونة* التي تضم مخطط حسابات يعطي لكل صنف قائمة حسابات ذات رقمين، وهو الإطار الواجب تطبيقه على كل المؤسسات مهما كان حجمها ونشاطها باستثناء الإجراءات الداخلية المتعلقة بها.

*-يمكن الاطلاع على مدونة الحسابات وسيرها في الملحق رقم1 للنظام المحاسبي، الجريدة الرسمية رقم 19، 2009، ص39.

كما تقترح أيضا مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر.

تجدر الإشارة إلى أن هناك أصناف أخرى (0، 8، 9) غير المستعملة في مستوى الإطار المحاسبي، وبالتالي للكيانات الحرية في إستعمالها في متابعة محاسبتها التسييرية والتزاماتها المالية خارج الميزانية، أو من أجل عمليات خاصة محتملة قد لا يكون لها موقع في حسابات الأصناف من1 إلى 7. فالمتابعة الدائمة للالتزامات المالية خارج الميزانية تشكل إلزاما، وعليه تظهر وضعية هذه الالتزامات في نهاية الفترة في ملحق الكشوف المالية.

وأهم ما يمكن إستنتاجه من خلال هذه المدونة، هو أن معظم حساباتها تم اقتباسها من المخطط المحاسبي الفرنسي رغم أن النسخة المقتبس منها قد تم تعديلها خلال الفترة (2002، 2007)، حيث كان مشروع النظام المحاسبي المالي محل دراسة، وقد كانت كافية لإجراء تعديلات على مدونة الحسابات.

ثانيا-الإطار الفكري للمعايير المحاسبية الدولية

في ظل إختلافات المفاهيم والمبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية التي كانت تؤدي إلى ممارسة محاسبية متباينة النتائج، فقد أدركت مجموعة من الدول أهمية الحاجة إلى وجوب التنسيق المشترك من خلال إيجاد آليات موحدة تسمح بالمقارنة والتماثل، فكانت فكرة المعايير المحاسبية الدولية هي الأداة المناسبة.

1-الإطار التصوري للمعايير المحاسبية

تم إعداد المعايير المحاسبية داخل إطار متماسك مقبول من المبادئ المحاسبية، وقد نشرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) إطار إعداد وعرض القوائم المالية في سنة 1989 وتبناه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في سنة 2001.

1-1-تعريفه:

يعرف بأنه: "الإطار الذي يحدد أهداف القوائم المالية والصفات النوعية للمعلومات التي تتضمنها وعناصر القوائم المالية ومفاهيم الإعتراف والقياس المتعلقة بها وفقا لمنظور مجلس معايير المحاسبة الدولية"[1].

وعليه يمكن القول أن هذا الإطار يعتبر مجالا لإعداد وعرض القوائم المالية يحدد كيفية صياغة أي معيار، وأساس تقديم وإعداد القوائم المالية.

1-2-أهدافه:

وفقا لوجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية يهدف الإطار التصوري إلى[2]:

- مساعدة مجلس معايير المحاسبة المالية على إصدار المعايير المحاسبية.

---

[1]- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية** 2007(IFRS ET IAS)، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008،ص20

[2]-طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 85.

- تقديم خلفية فكرية يتم من خلالها معالجة المشاكل المحاسبية المختلفة في حالة عدم توافر معايير بشأنها.
- الحد من الاجتهادات والأحكام الشخصية عند إعداد القوائم المالية.
- تعزيز قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة وذلك من خلال تخفيض عدد البدائل المحاسبية.

1-3-مجال تطبيق الإطار:

يطبق هذا الإطار على القوائم المالية لكافة المنشآت التجارية والصناعية ومنشآت الأعمال المصدرة للتقارير سواء كانت في القطاع العام أو الخاص، و تمثل المؤسسة المصدرة للتقارير أية مؤسسة لها مستخدمين يعتمدون على قوائمها المالية كمصدر رئيسي للمعلومات المالية حولها.

2- الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية

بالرغم من العراقيل التي واجهت لجنة معايير المحاسبة الدولية من حيث تحقيق اتفاق دولي على المعايير الصادرة وتحقيق القبول العام، إلا أن الباحثين يعتبرون أنها قدمت إنجازا جيدا على مستوى صناعة المعايير وعلى مستوى تحقيق الانتشار العالمي لدى العديد من الدول، حيث أصدرت اللجنة (41) معيارا محاسبيا، وأصبحت معايير المحاسبة الدولية مرشدا لمعايير المحاسبة في معظم دول العالم.

2-1-تعريف المعايير المحاسبية الدولية

إن مفهوم القواعد المحاسبية المتعارف عليها كتعبير فني عند المحاسبين ومدققي الحسابات يشمل كل ما هو متفق عليه في علم المحاسبة ومقبول من المؤسسات حتى ولو اختلفت في معالجة نفس الموضوع.

ويمكن تعريف المعايير:

- "بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات"[1].
- "تُعتبر المعايير المحاسبية بمثابة التوجيهات الرسمية التي تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو الأحداث والمعلومات التي ينبغي إعطاؤها في الملاحق المرفقة للقوائم المالية"[2].
- كما يُعرف المعيار المحاسبي بأنه "بيان كتابي يصدره جهاز، أو هيئة تنظيمية(رسمية) محاسبية، أو مهنية، يتعلق بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية، أو نوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث المتعلقة بالمركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، ويتناول تحديد الأسلوب المناسب لقياس

[1]- wikipedia, normes et standards industriel, www.fr.wikipedia.org .

[2]-مدني بن بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي" تجربة الجزائر"**، مجلة الباحث العدد الأول 2002، جامعة ورقلة، الجزائر ص53.

أو عرض أو التصرف في هذا العنصر، لأغراض تحديد نتائج الأعمال، وبيان المركز المالي للمنشأة، بما يحقق أهداف المحاسبة لأقصى حد ممكن"[1].

وعليه يمكن القول أن المعايير تختلف عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة.

2-2-أسباب نشأة المعايير المحاسبية

يرجع الإهتمام منذ فترة بمعايير المحاسبة الدولية لجملة من الأسباب منها[2]:

- عولمة الاقتصاد ونمو وتحرير التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر.
- تطور الأسواق المالية العالمية.
- تغيرات في أنظمة النقد الدولية (العملات الأجنبية وسعر التبادل بين الدول العالم والشركات).
- تنامي قوة الشركات متعددة الجنسيات لتشمل أنحاء المعمورة، سواء كان ذلك عن طريق إنشاء فروع لها في الأقاليم والدول، أو السيطرة على شركات تابعة.

2-3-المظهر التنظيمي للمعيار

- كل معيار يتكون من: الهدف، مجال التطبيق، التعريف، التسجيل، المعلومات الواجب تقديمها، تاريخ حيز التنفيذ ...إلخ.
- يحتوي كل معيار على عدد معين من الفقرات.
- إضافة للفقرات، هناك أيضا ملاحق لها نفس قوة الفقرات أي قوة النص القانوني للمعيار.
- على أساس مبدأ القانون، يجب احترام كل البنود الواردة في الفقرات، لأن عدم تطبيق أي بند من بنود المعايير المحاسبية الدولية، يعني أن الكشوف المالية غير مطابقة للمعايير الدولية.
- عدد ونوعية المعايير غير ثابت إطلاقا منذ بداية سنة 2008، أُضيفت عدة معايير.
- إرتباط المعايير فيما بينها، يجعل كل منها معرض للتعديل، أو حتى الإلغاء.

2-4- أهداف المعايير المحاسبية:

ظهرت الحاجة إلى تحقيق الانسجام بين المعايير المختلفة، وبالتالي تطويرها لتحقيق الأهداف الآتيـــــة[3]:

---

[1]- محمد عباس بدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، **دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة**، منشأة المعارف، مصر، 2000، ص182.

[2]- مأمون حمدان، **مقدمة في المعايير الدولية للمحاسبة**، محاضرة أعدت ضمن الفعاليات العلمية لجمعية القانونين السوريين كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2007، (بتصرف من الباحث).

[3]-www.jps-dir.com/Forum/uploads/1317/IFRS.

- تحسين الشفافية وقابلية المقارنة للقوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات وتسهيل عمليات التسعير بالبورصة للمؤسسات عبر العالم.
- تسهيل عملية إتخاذ القرارات: قد يؤدي غياب معايير المحاسبة الدولية إلى إختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث والظروف المالية للمؤسسات المختلفة مما ينتج عنه صعوبة مقارنة المراكز المالية لهذه المؤسسات ونتائج أعمالها وبالتالي صعوبة الإختيار بين البدائل المختلفة عند إتخاذ القرارات.
- إجتناب الخطأ في عملية اتخاذ القرارات: قد يؤدي غياب إستخدام طرق محاسبية غير سليمة لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المؤسسة إلى إرتكاب أخطاء في إعداد القوائم المالية وبالتالي الخطأ في إتخاذ القرارات.
- إجتناب التعقيد: إن غياب معايير محاسبية في إعداد القوائم المالية للمؤسسة حتى وإن صلحت المعالجة المحاسبية، يترتب عليه صعوبة إستفادة مستخدميها منها، إذ يستلزم فيها الرجوع إلى مصادر إعدادها أو قدرة علمية متميزة.

2-5-أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية:

تتجلى أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق المزايا الآتية[1]:

- تتماشى مع متطلبات العولمة وتخدم أغراض الشركات المتعددة الجنسية.
- تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله ولاسيما الدولي منه، كما أن التوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية من شأنه طمأنة المستثمرين الخارجيين والمحليين من خلال الاعتماد عليها في القياس المحاسبي، واحتساب الأرباح وإعداد القوائم المالية.
- تحقيق الأهداف الضريبية بين الدول الأعضاء وتقلص من احتمالات حدوث الازدواج الضريبي.
- سهولة إجراء التحليل المالي في الشركات وإجراء المقارنات مع شركات أخرى محلية ودولية.

وعليه فإن المعايير المحاسبية هي قواعد تشتمل قوانين وتشريعات متعارف عليها بين المحاسبين، وظيفتها تحقيق التنسيق والتوحيد المحاسبيين للتحكم في إعداد القوائم المالية، أو هي التوجيهات الرسمية التي تحدد كيفية القيام بالعمل المحاسبي.

ثالثا- توافق النظام المحاسبي المالي

إن تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، تطلب جهودا معتبرة من ترتيبـــات وإجراءات لإحداث عملية إنتقال تسمح بالتكيف مع الواقع الجديد للبيئة المحاسبية، فماذا نعني بالتوافق المحاسبي؟

1-مفاهيم أساسية

[1]- مأمون حمدان، **مقدمة في المعايير الدولية للمحاسبة**، مرجع سبق ذكره، ص14.

1-1-التوافق المحاسبي: يعني التوافق أو التوفيق (Harmonisation) المحاسبي الدولي تقارب التطبيقات المحاسبية بين دول العالم وتقليل الفروقات فيما بينها، من حيث استعمال مفاهيم، مبادئ، قواعد ومعايير محاسبية موحدة، تجاوبا مع النمو المتزايد للتجارة الدولية والانفتاح الذي أصبح يتميز به الاقتصاد العالمي في ظل العولمة.

1-2-التوحيد المحاسبي: يعرف على أنه: "مجموعة من الإجراءات الخاصة بتسجيل البيانات على مستوى الفروع الاقتصادية، وإعداد قوائم الحسابات في إطار محدد من المبادئ والقواعد والمفاهيم والموازنات لخدمة أهداف محددة، إن على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي"[1].

ويتبين من خلال التعريفين أن التوحيد (Normalisation) يختلف عن التوافق، بحيث يكون موضوع التوحيد المحاسبي تطبيق المعايير المطابقة في نفس المكان، ويفترض تماثل التطبيقات المحاسبية في داخل البلد المعني، بينما يفترض في التوافق المحاسبي وجود تنويع في التطبيقات المحاسبية، ومبدئيا فإن التوافق أقل إجبار من التوحيد، ويمكن اعتبار أيضا أن التوافق هو شكل مخفف للتوحيد ويعتبر كمرحلة أولى نحو عملية التوحيد.

1-3-المرجع المحاسبي الدولي: قد أدى التوافق المحاسبي الدولي إلى اختيار مرجع محاسبي معترف به عالميا، يتمثل في المعايير الدولية للمحاسبة (IAS)* والمعايير الدولية للمعلومة المالية (IFRS)**، والتي تصدر عن لجنة المعايير الدولية للمحاسبة (International Accounting Standards Committee) (IASC) ومجلس المعايير الدولية للمحاسبة (International Accounting Standards Board) (IASB) على التوالي. وقد اعتمدت العديد من دول العالم هذه المعايير على غرار دول الإتحاد الأوروبي، وبدورها قامت الجزائر بخطوة هامة في طريق تطبيقها ضمن الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة، وذلك بإعداد نظام محاسبي مالي يستجيب لأهداف التوافق المحاسبي على المستوى الدولي، لكن ما هي متطلبات تحقيق هذا التوافق على مستوى القوائم المالية؟

2-متطلبات تحقيق التوافق المحاسبي

إن عملية تحقيق التوافق تتطلب جهودا معتبرة، سواء بالنسبة للتوافق على مستوى المعايير المحاسبية ككل، أو على مستوى القوائم المالية، ومن أهم هذه المتطلبات:

- إيجاد بيئة خاصة، أي تغيير بيئة الإقتصاد الجزائري الذي يتميز بالغموض وعدم الشفافية، بالإضافة إلى غياب الأسواق المالية، وهذا كله أدى إلى إنعدام المنافسة الفعلية، وبالتالي صعوبة تحصيل

[1] – شعيب شنوف، أهمية التوحيد المحاسبي بالنسبة للشركات الدولية، مرجع سبق ذكره، 2007، ص86.

* - International Accounting Standards.

** - International Financial Reporting Standards.

المعلومات الدقيقة والزمنية، فتطبيق المعايير في ظل هذه البيئة لا يوفر بالضرورة قوائم مالية ذات جودة[1].

- تحديث وتكييف التشريعات والقوانين مع المتطلبات الدولية بما يسهل عملية تطبيق المعايير في مختلف المجالات الإقتصادية والقطاع المالي.

فعلى سبيل المثال تعديل القانون التجاري سيكون له الأثر الواضح على سير عمل المؤسسات وتنظيم الأنشطة الخاصة بها، وخاصة ما يتعلق بالتوفيق بين المعالجة القانونية والمعالجة المحاسبية للمعاملة بما يسمح بما يسمح من زيادة فعالية استخدام المحاسبة كوسيلة لإثبات المعاملات.

وكذلك تعديل التشريعات الجبائية للقبول بالمعايير وفرض تطبيقها والإلتزام بها في العمل المحاسبي للمؤسسات المعنية بذلك، خاصة فيما يتعلق بتحديد المعالجات المناسبة عند الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية[2].

- التأهيل العلمي للعنصر البشري، فعنصر التأهيل يمكن أن يساهم في إكتساب الفرد المعرفة والقدرة على واختزانها، وبالتالي القدرة على ربط الأفكار، فالتأهيل العلمي في مجال المحاسبة المالية الذي يعمل في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة قد يساهم في تكوين المعرفة التقنية والعامة (في مجال المحاسبة والعلوم ذات العلاقة) ومن تحقيق أقصى فائدة ممكنة أثناء تأدية الأعمال التي تقع على عاتقهم[3].
- البحث والتطوير، وذلك من خلال تشجيع الإبتكار، تطوير المهارات في إستخدام تقنيات المعلومات الحديثة والتواصل المستمر في معرفة آخر التطورات التي تحدث على مستوى هذا المجال[4].

2-1-التوافق على مستوى المعايير المحاسبية

من الصعب الحكم على مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بعد فترة زمنية لم تتجاوز سنتين من بداية تطبيقه، لكن على العموم يمكن استخراج بعض النقاط التي تؤكد التوافق، ونقاط أخرى تثبت الإختلاف كما يلي[5]:

- النظام المحاسبي المالي يطبق إجباريا في المؤسسات ذات الشكل القانوني، بينما المعايير المحاسبية الدولية فتطبق إجباريا في المؤسسات المقيدة بالبورصات، أي أن النظام المحاسبي المالي يخضع

---

[1]- بودلال علي، **واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة البليدة، الجزائر، ديسمبر 2011. ص9. (بتصرف)

[2]- نفس المرجع، ص10، (بتصرف)

[3]-كتوش عاشور، **النظام المحاسبي المالي، إطاره العام، آثاره، وانعكاسات تطبيقه**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة البليدة، الجزائر، ديسمبر 2011. ص4.

[4]-نفس المرجع، ص5، (بتصرف).

[5]- إعتمادا على: -التعليمة الوزارية رقم2، مؤرخة في 2009/10/29 ، مرجع سبق ذكره.

-بودلال علي وكتوش عاشور، مرجعان سبق ذكرهما، (بتصرف من الباحث).

للقانون التجاري، وعلى العكس من ذلك فإن المعايير المحاسبية الدولية لا ترتبط بأي جهة تشريعية خاصة.

- النظام المحاسبي المالي يحقق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية من ناحية الجهات المستعملة للمعلومات المحاسبية، خاصة الأطراف الرئيسية كالمستثمرين الحاليين والمحتملين، المسيرين، المقرضين ومختلف الدوائر، بينما تطبق المعايير المحاسبية إجباريا في المؤسسات المقيدة بالبورصة.
- إن المبادئ والفروض المحاسبية المعتمدة في النظام المحاسبي المالي تتفق مع تلك المقررة في المفاهيم النظرية لمعايير المحاسبة الدولية.
- قد أوضح النظام المحاسبي المالي خصائص نوعية تجعل المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية الختامية ذات منفعة عالية بالنسبة لمستعمليها وبالتالي فهي تتطابق مع تلك المقررة لدى المعايير المحاسبية الدولية.
- تهدف القوائم المالية المعدة حسب لنظام المحاسبي المالي (الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، والملحق) أو المعايير المحاسبية الدولية إلى تقديم معلومات حول المركز المالي، ونتائج الأعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة.
- يتم عرض عناصر كل من الأصول والخصوم في الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي بنفس طريقة المعايير المحاسبية، حيث تعرض في شكل قائمة أو جدول ترتب من خلالها عناصر الأصول حسب درجة سيولتها وعناصر الخصوم حسب درجة استحقاقها، كما يعتمد مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر الجارية وغير الجارية، لكن هذا التوافق من حيث **الشكل** فقط.
- **أما من حيث المضمون:**

–يتم إدخال عناصر الأصول والخصوم غير المسجلة محاسبيا في الميزانية الإفتتاحية، لأن التطبيق بأثر رجعي للمعايير الدولية على الميزانية الإفتتاحية يتطلب ذلك، حيث يتم إدخال العناصر المتوافقة مع التعريف وشروط التسجيل المحاسبي، ومن أهم هذه العناصر، تلك المتعلقة بالتمويل الإيجاري، مصاريف التطوير (المصاريف الإعدادية سابقا) المقيدة ضمن الأعباء الإستثمارية، الأدوات المالية غير المسجلة في الميزانية. علما أنه يتم تحميل هذه التغييرات (الفروقات) في الأموال الخاصة سواء ضمن الاحتياطات أو حساب الترحيل من جديد.

–يتم استبعاد بعض عناصر الأصول والخصوم المسجلة، أي تلك التي لا تتوافق مع تعريف المعايير وشروط التسجيل، ومنها المصاريف الإعدادية، مصاريف البحث المقيدة في الإستثمارات، المؤونات المتعلقة بالإصلاحات الكبرى، مؤونات الأعباء والأخطار، وتحمل كل هذه التغييرات ضمن الأموال الخاصة.

- يتم تصنيف الأعباء بنفس الكيفية، أي تصنيف وفق طبيعتها، ووفق وظائفها، كما يتطلب التصنيف الوظيفي تقديم بيانات ملحقة توضح طبيعة الأعباء وخاصة مخصصات الإهتلاكات ومصاريف العاملين.

- يخضع جدول التدفقات النقدية لنفس كيفية العرض حسب المعايير المحاسبية، فهو يتكون من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أثناء الدورة المالية وحسب مصدرها، سواء تعلقت هذه التدفقات بالإستغلال، بالإستثمار أو بالتمويل.

2-2- التوافق على مستوى القوائم المالية

يظهر مدى التوافق في إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات العرض وفق الإطار المفاهيمي للمحاسبة والمعايير المحاسبية الدولية، من خلال تبني بعض المعايير (IAS1، IAS7، IAS8، IAS10، IAS21) في النظام المحاسبي المالي، كما يظهره الجدول الآتي:

المعيار	المعيار المحاسبي الدولي	المعيار الموافق له في النظام المحاسبي المالي
IAS1	عرض القوائم المالية	عرض القوائم المالية، القانون 07-11 المؤرخ في 25 /11/ 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي المواد من 1-10 ماعدا المادة 3، والمواد 25، 27، 28، 29. والفصول من1 إلى 8 من الملحق رقم 1 ما عدا الفصل 7 الذي تضمن نماذج للقوائم المالية لم يحددها المعيار المحاسبي الدولي وتُركت لإختيار المؤسسة.
IAS7	قائمة التدفقات النقدية	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة وغير المباشرة) الجزء الثاني، الفصل الرابع. كما اعتبر من القوائم الإلزامية.
IAS8	التغييرات في السياسات والتقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء	القانون 07-11 المؤرخ في 25 /2007/11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي المواد من 37-40. كما تناولته الفقرات 138-1 إلى الفقرة رقم 135-5 الفصل الثالث من الملحق رقم 1.
IAS10	الأحداث بعد فترة إعداد التقارير	تمت الإشارة إلى هذا المعيار من خلال المادة رقم 13 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/5/26 المتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 07-11 دون تفصيل لمحتوى هذه الأحداث.
IAS21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي المادتين 13، 14، وضمن الفقرات من 137-1 إلى 137-7 من الفصل الثاني من الملحق رقم 1.

المصدر: تم إعداد الجدول إعتمادا على:

-Conseil National de la Comptabilité, **Le Système Comptable Financier**, Édition ENAG, Alger, 2009

– صافو فتيحة، "**مدى توافق مرجعية إعداد القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية للعرض والإفصاح**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الشلف 2009.

وأهم ما يمكن الإشارة إليه هو أن النظام المحاسبي المالي لم يأتي بمعايير محددة ومرقمة مثل المرجع المحاسبي الدولي الموحد، لكن وضع هذه المعايير في شكل مواد تعكس المجموعة الأساسية للعمليات أو نوع النشاط ودون التعرض للتفاصيل في بعض الأحيان، وهناك معايير مدمجة في أخرى وبالتالي عدم الاحتفاظ بترقيمها الدولي، لكن على العموم هناك توافق مقبول إلى حد كبير بين إعداد وعرض القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي ومتطلبات إعدادها وعرضها وفق المعايير المحاسبية الدولية.

3-إستحداثات النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالقوائم المالية

بإعتباره يهدف إلى توفير قواعد جديدة لمعالجة البيانات الأساسية بطريقة يسمح بتحويلها إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرار، ونظرا للقواعد الجديدة المطبقة في الممارسات المحاسبية، فإن النظام المحاسبي المالي جاء بإستحداثات مهمة من خلال تخليه عن العديد من الممارسات المحاسبية السابقة والانتقال إلى لغة جديدة في العمل المحاسبي، ويمكن إستخلاص أهم الاستحداثات المتعلقة بالقوائم المالية[1]:

- تحديد المفاهيم لمختلف المصطلحات التي تشكل أساس القوائم المالية منها الأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف.
- إنشاء إطار للمحاسبة المالية يكون مرجعا لإعداد القوائم المالية.
- إدخال فكرة حسابات التجميع، وتطوير عرض القوائم المالية.
- إلزامية عرض بيانات الدورة السابقة بالنسبة للميزانية وقائمة الدخل.
- إلزامية إعداد قائمتين جديدتين هما قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) وقائمة تغيرات الأموال الخاصة، أما الإيضاحات المتممة فقد أصبحت أكثر تعبيرا عن نشاط المؤسسة ولها الدور الأساسي في الإفصاح المحاسبي.
- تقليص عدد القوائم المالية إلى 5 قوائم من أصل 17 قائمة*مع إعطاء الأولوية للميزانية مقارنة بقائمة الدخل (حساب النتائج).

وتجدر الإشارة إلى أنه لإدارة المرحلة الانتقالية من المخطط الوطني للمحاسبة للعمل بالنظام المحاسبي المالي، تم الاعتماد على التوجيهات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الأول "تبني المعايير

---

[1]– التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009، مرجع سبق ذكره، ص 2. (بتصرف).

*– بالإضافة إلى القوائم المالية الأساسية، الميزانية أصول والميزانية خصوم وجدول حسابات النتائج، حدد المخطط المحاسبي الوطني للمؤسسات تلخيص العمليات المحاسبية للدورة من خلال جداول تتعلق بالاستثمارات، الاهتلاكات، المؤونات، الحقوق، الأموال الخاصة، الديون، المخزونات، استهلاك البضائع والمواد، مصاريف التسيير، المبيعات والخدمات المقدمة، نواتج أخرى، نواتج التنازل عن الاستثمارات، التعهدات الممنوحة والمقدمة ومعلومات مختلفة.

الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى" في حدود ظروف المؤسسة الاقتصادية وما تتطلبه مرحلة الانتقال.

وعلى العموم يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار كل هذه الاستحداثات والممارسات المحاسبية الجديدة عند الانتقال للعمل بنصوص النظام المحاسبي المالي والالتزام بها في إعداد القوائم المالية.

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التعريف بالإطار العام للنظام المحاسبي المالي (القانوني والتصوري)، ثم إعطاء لمحة موجزة عن المرجع المحاسبي الدولي (المعايير المحاسبية) وبعدها البحث عن أهم العناصر التي تحقق التوافق المحاسبي بين النظام والمرجع الدولي مع التركيز على إعداد القوائم المالية.

وعليه فإن تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي جديد يدخل ضمن الإصلاح المحاسبي الذي تقوم به يتطلب إخضاعه لجزء مهم من المعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية المنصوص عليها في الإطار التصوري للمحاسبة المالية، الذي يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل،

وما يمكن إستنتاجه أن النظام المحاسبي المالي الجديد يسوق امتيازات جديدة من حيث أنه:
يقترح حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات، وبالتالي يقدم شفافية وثقة أكثر للحسابات وللمعلومات المالية التي يقدمها، ويسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية، وبالتالي فهو يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنية بالمعلومة المالية، كما يسهل رقابة الحسابات، التي ستستند على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح، لا سيما فيما يتعلق بقراءة القوائم المالية.

إلا أن هذا التصور الجديد للمحاسبة المقتبس من المفهوم الأنجلوساكسوني للمحاسبة يتطلب من كل الأطراف المعنية بالمعلومة المالية (معدّي الحسابات، المهنيين، المحاسبين، ومستعملين آخرين)، إعادة النظر التي تتطلب احتياجات هامة لرفع وتحسين المستوى، وإعداد برامج التكوين في المحاسبة، أي تغيير الثقافة المحاسبية، والتعامل مع الآثار الجبائية الناتجة، بالإضافة إلى دراسة تكلفة الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد.

المراجع والمصادر (مرتبة حسب ورودها في محتوى المقال)

1- الجريدة الرسمية رقم 74، القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25.
2- الجريدة الرسمية رقم 27، المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 2008/05/26.
3- الجريدة الرسمية رقم 19، القرار رقم 2008/07/26 المؤرخ في 2009/03/25.
4- تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 2009/10/29 والمتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010.
5- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

6- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

7- مدني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي" تجربة الجزائر"، مجلة الباحث العدد الأول 2002، جامعة ورقلة، الجزائر.

8- محمد عباس بدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، منشأة المعارف، مصر، 2000.

9- مأمون حمدان، مقدمة في المعايير الدولية للمحاسبة، محاضرة أعدت ضمن فعاليات العلمية لجمعية القانونين السوريين كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2007.

10- شعيب شنوف، أهمية التوحيد المحاسبي بالنسبة للشركات الدولية، مجلة جديد الإقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد الأول، 2007.

11- بودلال علي، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة البليدة، الجزائر، ديسمبر 2011.

12- كتوش عاشور، "النظام المحاسبي المالي، إطاره العام، آثاره، وانعكاسات تطبيقه"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة البليدة، الجزائر، ديسمبر 2011.

13- صافو فتيحة، "مرجعية إعداد القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية للعرض والإفصاح"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الشلف 2009.

14- Conseil National de la Comptabilité, **Le Système Comptable Financier**, Édition ENAG, Alger, 2009.

مواقع إلكترونية:

15- www.jps-dir.com/Forum/uploads/1317/IFRS.

16- wikipedia, normes et standards industriel, www.fr.wikipedia.org .